قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠٠٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٦/١٢/١١ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر منطقة حفائر دير الوادى - قرية الوادى - محافظة جنوب سيناء والمبينة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين من الأراضى الأثرية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣٠ مارس سنة ٢٠٠٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ أحمد نظيف

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر» .

تقع منطقة الدير القديم فى الوادى فى الطرف الشرقى لقرية الوادى وهى تبعد حوالى ٦ كم إلى الشمال من مدينة الطور وإلى الغرب من القرية بحوالى ٣ كم نجد حمام موسى ذات المياه الكبريتية الدافئة وبجواره على ارتفاع حوالى ٣٠٠م تقريبًا بجبل حمام موسى نجد مغارة النبى إيليا وإلى الشمال من الحمام بحوالى خمسة كم وفى بطن الجبل منطقة تدعى «أبو صويرا» وبها عدد من القلايات المسيحية محفورة فى بطن الجبل .

الخلفية التاريخية :

ازدادت أهمية سيناء من جديد فى تاريخها مع ظهور المسيحية وكانت أول حركة أثبتت تلك الأهمية هى حركة الرهبنة فى الصحراء ففى وسط المنطقة الجنوبية وبين أكثر جبالها جمالاً ووعورة نجد كثيراً من الأودية فيها الخضرة والماء والنخيل وغيره من أشجار الثمار ذلك العنصر الأساسى للحياة ونجد هذه الأودية كثيرة متناثرة فى مساحة غير قليلة بين الطور وفيران وجبل موسى ، ولهذا كانت هذه المنطقة ملجأ للمضطهدين من المسيحيين المصريين الذين وجدوا فى تلك الأماكن النائية البعيدة مما يباعد بينهم وبين أيدى الرومان الطغاة للمضطهدين وكان طبيعيًا أن يقيم هؤلاء المتوحدون الأوائل

فى جماعات قليلة أو كثيرة وجاء أول النساك إلى شبه جزيرة سيناء بنفس الروح التى انتشرت بها فى صحارى مصر إلا أن سيناء كانت تتمتع بمنزلة دينية خاصة حيث إنها كانت أول صحراء كلم الرب وظهر فيها النبى موسى عليه السلام وكان ذلك الحدث أهمية خاصة منذ أن لقبت المسيحية نفسها بإسرائيل الجديدة إلا أن حركة الرهبنة فى سيناء لم تنظم على الحجم الكبير إلا فى القرن الثالث الميلادى وكان الغرض منها عبادة الله والابتعاد عن الأمور الدنيوية انتظاراً للآخرة ولقيت الحركة انتشاراً واسعًا حتى قدر بعض علماء الديانات القديمة عدد النساك بحوالى (١٠٪) من مجموع السكان فى مصر من الذكور أى من المجموع الكلى .

ويعتبر أقدم وصف للمتوحدين الأوائل فى سيناء كان من خلال الراهب سيلفانوس الذى عاش فى سيناء بالرغم من أنه لم يذكر اسم مدينة أو حتى مكان فى وادٍ من الأودية وينطبق ذلك على القديس جوليان الذى قيل أنه أول من أسس أول كنيسة فى سيناء ، أما أمونيوس الذى زار الرهبان المسيحيين الذين عاشوا فى جبل سيناء أثناء عودته من فلسطين حوالى عام ٣٧٣م حيث زار الرهبان المتفرقون فى قلايات حول كنيسة وبناء محصن وذلك منذ تعرضهم لهجوم البدو التتارى عليهم والذى قتل ثمانية وثلاثون من الرهبان ، وتعتبر من أهم الأماكن التى نزل بها الناسك أمونيوس فهى : جبل موسى ووادى فيران ووادى الحمام شمالى مدينة الطور .

وفى القرن الثالث عاش الناسك موسى الذى شفى كثيراً من المرضى مما جعل أكثر البدو القاطنين فى المنطقة يعتنقوا المسيحية ، كما أقام بالمنطقة الراهب نيلوس والذى كان محافظًا للقسطنطينية وعند بلوغه سن الأربعين قرر الزهد فترك وظيفته المدنية وهجر عائلته وذهب ومعه ابنه عبد الله أقام ما يقرب من ستة عشرة سنة فى مغارة تدعى مغارة إيليا النبى حيث مات فى عام ٤١١م ، وفى عام ٥٣٦م كان فيوناس يحمل لقب مندوب الجبل المقدس ودير ريثو وكنيسة فيران المقدسة وفى مجمع الذى عقد بالقسطنطينية فى هذا التاريخ وقع على الأعمال بالمجمع أضاف تحت اسمه

«أنافيوناس الكاهن بنعمة الله النائب عن رهبان طور سيناء وريثو وأبرشيه فيران المقدسة»
وفى العصور الإسلامية اعتبرت سيناء الطريق الموصل بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والطرق التجارية ، هذا بالإضافة إلى طرق الحج إلى مكة المكرمة وظل التعاون مستمر بين رجال الدين المسيحى وبين الحكام المسلمون طوال العصور التاريخية على أرض سيناء إلى أن قامت الحروب الصليبية التى غيرت استراتيجية سيناء وبرزت سيناء وأهميتها من جديد كحصن ضد الغزو الصليبى وكان من الطبيعى أن توقف الحرب حركة سفر الحجاج والرهبان المسيحيين عبر سيناء ولكن الجديد فى الأمر هو استمرار ولاء رجال الدين المسيحى إلى الحكام المسلمون وعند قيام الدولة المملوكية فى مصر عام ١٢٦٠م دأبت على محاربة الصليبيين ومحاولة القضاء عليهم ، وذلك بعد انتصارات السلطان صلاح الدين الأيوبى فى المنطقة وعادت سيناء من جديد وبرزت كطريق تجارى هام ، وكذا طريق للحجاج فأصبحت الطور مركز تجارى هام مع الهند لتصريف منتجات الشرق الأقصى ومنها تأخذ البضائع طريق البحر الأحمر فكانت ترسو أول الأمر فى القصير أو عيذاب ومنها إلى قوص حيث ترسل عن طريق النيل إلى موانئ الإسكندرية ودمياط ورشيد وكان تجار الهند لا يتعدون عدن حيث يبيعون منتجاتهم إلى تجار غالبيتهم من المصريين أو العرب فمن عدن كانت تنقل البضائع على السفن المصرية وكانت محتويات السفينة تعتبر ملكًا للتجار المصريين إلا أن هذا الطريق سرعان ما أهمل فحلت الطور محل الأدبية والقصير كما حلت جدة محل عدن وأصبحت الطور بمينائها مركزاً لجمع البضائع وبها دائرة جمركية تحصل فيها الرسوم وكانت تصل القوافل البحرية مرتين فى السنة إلى الطور فى أوائل سبتمبر وفى مارس ، وكانت سفن أوروبا ولا سيما سفن البندقية ترتب سفر قوافلها البحرية أى الموانى المصرية وفقًا لبرنامج دخول القوافل البحرية المصرية إلى الطور وأخذت الطور الاهتمام الأكبر فى العصر المملوكى حيث أسس بها الحكام المبانى لسكنى موظفى الجمارك ،

وكذا سكان الحامية وظلت سيناء على أهميتها فى العصر العثمانى كطريق للتجارة حيث أقام السلطان سليم الأول قلعة فى الطور وكان موقعها جنوبى المدينة غير أنها خربت ولم يبقى منها فى عام ١٨٢٦م إلا أكوام من الأحجار استخدمها الأهالى فى بناء منازلهم وأيضًا مما تبقى من العصر العثمانى كتاب الأم وهو عبارة عن سجل دونت فيه صور الدعاوى والأحكام وصكوك المبيعات والرهونات من النخيل والأراضى الزراعية سواء فى الطور نفسها أو فى حديقة فيران والضواحى من أملاك الرهبان والطواورة وهذه الوثيقة تطلعنا على الحالة الاقتصادية والتجارية للطور فى ذلك العصر ، فقد وجد بها أيضًا حصر لعقود الزواج والطلاق وتحرير الأرقاء والتركات ومما تناقلته الألسن أن راهبًا سوريًا استولى على هذا السجل بعد خراب القلعة وربما كان دير سانت كاترين على ما ذكرت المراجع أن به هذا السجل وكانت الوثيقة مكونة من ٥٦٧ ورقة وأقدم تاريخ فيها ٩ شوال ١٠٠١ هـ أى ١٥٩٢ م أما أحدث تاريخ بها فيرجع إلى عام ١٢٦٧ هـ - ١٨٥١ م فتكون مدة استعماله هى ٢٥٩ سنة ، ومما يلفت النظر هو التعاون بين الرهبان وبين البدو ورجال الطور من جهة أخرى وفى عهد خلفاء محمد على تولى السلطان عباس باشا الأول ولاية مصر وأبدى اهتمامًا خاصًا بشبه جزيرة سيناء حيث قام بزيارتها وشرع فى تحويلها إلى مصيف وبنى حمامه على النبع الكبريتى بحمام موسى بالقرب من الطور ولتحقيق هذا الغرض مد عباس باشا طريقًا من مدينة الطور إلى قمة جبل موسى ومن نفس المدينة إلى جبل طلعة غربى جبل موسى وشرع فى تنفيذ قصر ضخم على قمة الجبل ، كما خلف عباس الأول سعيد باشا الذى أنشأ محجر الطور للحجاج فى عام ١٨٥٨م على شاطئ البحر جنوبى المدينة وقد خصصت له مساحة قدرها أربعة كيلو مترات مربعة حيث كانت الطور فى ذلك الوقت ميناء لذهاب الحجاج إلى مكة المكرمة والعودة .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١ على ضم منطقة حفائر دير الوادى قرية الوادى بمحافظة جنوب سيناء لعداد الأراضى الأثرية ، وحدودها هى :

من الجهة الشمالية : سور مدرسة العبور الابتدائية موازى لهذه الجهة بطول ١٠٠ متر .

من الجهة الجنوبية : مبانى «سكنية» أهالى وأرض فضاء موازية لهذه الجهة بطول ١٠٠ متر .

من الجهة الشرقية : أرض فضاء بطول ٦٠ متراً محدودة بسلك شائك .

من الجهة الغربية : طريق أسفلت للقرية بطول ٦٠ متراً .

لذا يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٣/٢٣

وزير الثقافة

فاروق حسنى